العراق بين الشراكة الأميركية وضغط التداعيات السورية

* حسين شلوشي
كاتب وإعلامي من العراق

* باحث في مركز حمورابي

تمهيد

انتهى الاحتلال العسكري الأميركي في العراق نهاية عام 2011، وأعلنت الولايات المتحدة أنها تفي بعهودها مع الحكومة العراقية الجديدة، وتنسحب طبقاً للاتفاقية الأمنية المبرمة بين البلدين، وتعد بأنها ستذهب الى تنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية نفسها، وذات الصدى يتردد من الحكومة العراقية، بأنها أنهت الاحتلال بجهودها وحنكتها السياسية وإرادتها، ونشرت خطابها التعبوي«شكراً للمفاوض العراقي»، لتختزل الجهد العراقي العام بأنواعه بهذا المفاوض، وتتجاوز عمق وخلفيات نجاح هذا المفاوض وتفصيلاته ومراميه العسكرية والسياسية والاعلامية والرأي العام وحتى الدينية.

إلا أنها تلتفت في نفس الوقت مستدركة الى دور الولايات المتحدة، في إنجاز هذا الانسحاب وتعلن اسم (يوم الوفاء)، عنواناًلاسترداد السيادة الوطنية العراقية، وترفق معه تفسيرها (للوفاء) وفاء الولايات المتحدة لوعودها، وبذلك يكون هذا الإنجاز على وفق هذا التصنيف إنجاز الادارة الأميركية وحكومة العراق، وكلاهما في واقع الأمر أجزاء من بلدانهما، وليس واضحاً أن كانت الحكومة العراقية مدركة لحجم الاستحقاق العراقي من هذا الانجاز، أم غير مدركة بوصفه سابقة تاريخية في المحيط العربي المحتل من اقصاه الى اقصاه.

في الولايات المتحدة بدء الصراخ والصراع حاداً وعالياً حول صحة القرار الأميركي أم خطأه، وحُسم الصراع أن الأمر خسارة أمريكية واضحة، يجب أن تعوض في جانب آخر، وكانت الإدارة الديمقراطية جاهزة في اجنداتها وخططها البديلة، لتوضح أنها باقية وبأقل الخسائر.

من جانب آخرلم تكن لدى الحكومة العراقية رؤية لتداعيات الانسحاب الأميركي، إلا في جانبه السلبي الذي يمثل إمكانية سد الفراغ الأمني بعد انسحاب القوات الأميركية، على حين دول جوار العراق وعموم المنطقة تحضرت لمواجهة مارد كبير، ينهض من جديد بقدرة هائلة، أزهقت روح إمبراطورية العالم الأولى، وباشرت هذه الدول تصريحاتها الاعلامية المباشرة وأعمالها الاخرى بكل خبراتها وقوتها السياسية والاستخبارية والامنية لمنع هذا النهوض أوتأخيره على أقل تقدير.

المنطقة تحضرت لمواجهة مارد كبير، ينهض من جديد بقدرة هائلة، أزهقت روح إمبراطورية العالم الأولى

وفي غضون ذلك، تأتي الصحوة الاسلامية العربية وتذل أنظمة الحصن الأميركي في المنطقة، لتموج الأرض تحت أقدام أصدقاء أميركا وإسرائيل ويفقدون كياستهم (الحكومية) والدبلوماسية،فيبرزون هويات التدمير الشامل للدفاع عن عروشهم، ليكون التهديد نحو الرؤوس الكبيرة والنهش في الخواصر الهشة، وليس أكثر من العراق هشاشة في هذا الوقت.

ولذلك يجب أن تنطلق أية قراءة للوضع العراقي، من متغيرات مهمة:

أولها: تداعيات الانسحاب الأميركي، والمشهد السياسي العراقي المنقسم والثورات العربية، وخصوصية الأزمة السورية بواقعها وحيثياتها ومباعثها الحقيقية، وآثارها المباشرة على العراق، والتي نرى أنها الأزمة التي تؤثر على العراق أكثر من أي دولة أخرى.

انسحبت أميركا من العراق وهي غير راغبة في ذلك أو مقتنعة به

فالولايات المتحدة الأمريكية هي قطب العالم الأوحد، وهي القدرة الأكبر من بين دول العالم في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاستخبارية الأمنية والعسكرية، دولة التكامل (دولة الحلم الأميركي)، انسحبت أميركا من العراق وهي غير راغبة في ذلك أو مقتنعة به، لاسيما الصقور الجمهوريون أصحاب مشروع الغزو والاحتلال، وكذلك مؤسسات الادارة الأمريكية الأمنية والسياسية والمالية (وزارة الدفاع، هيأة الاركان، الخارجية، الطاقة)، الأمر الذي

وضع الديمقراطيين في جبهة الدفاع ليقدموا تعليلاتهم وبدائلهم، وهي بالتأكيد لاتقتصرعلى حنكة وقدرة المفاوض العراقي، ولاتفتح كافة التفاصيل التي ألجأتهم الى الانسحاب.

توجه الديمقراطيون ابتداءاً الى الرأي العام والنفخ في السوبر مان الأميركي، مركزين على المبادئ الأميركية التي يتحسسها الرأي العام الأميركي، بأن الانسحاب يثبت اخلاقية الولايات المتحدة المهتزة في الشرق الاوسط، ويؤكد الريادة الأميركية في الديمقراطية ودورها الانساني في تحرير الشعوب، وحفظ الأرواح الأميركية (الغالية)، وهذا الإطار يريدون منة سحب اتجاهات الرأي العام الى الديمقراطيين وإحراج الجمهوريين.

على حين يذهب المناهضون للانسحاب، إلى بيان خطأ اتخاذ قرار الانسحاب، وأن جهد الولايات المتحدة وخسائرها البشرية والمادية، ذهبت الى اعداء الولايات المتحدة (إيران وسوريا)، والى الجماعات الارهابية (المقاومة العراقية)،مع عدم إنجاز مهمة محاربة القاعدة وانهائها، فضلاً عن أن الأمر يفقد الولايات المتحدة تأثيرها في العراق، وكذلك يفقدها الافادة الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية في العراق والمنطقة، وتهديد الانظمة الموالية لها في الخليج، ومن ثم تهديد أمن اسرائيل ومحاصرتها بالخصوم. ورداً على هذه الاعتراضات، تؤكد الإدارة الأميركية (الديمقراطية) بقاء تأثيرها في العراق، وبقاء هيمنتها على شركات النفط العاملة فيه بين الاستخراج والتوزيع، وأن الوجود العسكري مؤمن بأقل التكاليف في دول الجوار العراقي، للتدخل في حل الأزمات التي تهدد المصالح الأميركية، مع المحافظة على أرواح الجنود الأميركان من القتل اليومي في العراق، ولديها خططها الاستخبارية البديلة الرخيصة، لمتابعة خصوم أميركا في العراق، وعدم ترك الدول التي ساعدت على قتلهم وتهدد إسرائيل (إيران وسوريا)، وفي الوقت نفسه لاتسمح حكومة العراق بتهديد دول الجوار الحلفاء للولايات المتحدة.

وأن الوجود العسكري مؤمن بأقل التكاليف في دول الجوار العراقي

إلى جوار ذلك توافق التواجد الأميركي في العراق بعد الانسحاب تماماً مع رؤية خبراء مراكز التفكير الأميركية، التي تدعو الإدارة الأميركية إلى تبني استراتيجية التكيف الاستراتيجي في عموم الدول العربية، والتي ترتكز على بقاء العلاقة والصداقة مع كافة الاحزاب الصغيرة والكبيرة،والأقليات والقوميات في كل بلد، لضمان ركوب أي تغيير محتمل في هذه البلدان، وهذه الاستراتيجية جاءت بعد الثورة التونسية والمصرية، اللتين كانتا مفاجئة للولايات المتحدة.

أ - الطبقة السياسية وتحديتها

المشهد العراقي برغم ضبابيته وتعقيداته، إلا أنه متكرر ومتسق مع مقدماته، التي ظهرت بعد الاحتلال، وإن مايصل إليه من اشكالات ومشكلات يومية، هو نتيجة طبيعية لهذه المقدمات، ولاسيما متعلقها الأول، وهو الطبقة السياسية التي انتجت برلماناً وحكومات متعاقبة، إذإن هذه الطبقة تشترك في:

1 - أنها لم تكن مستعدة لإدارة بلد، وربما لم يكن في ذهنها سقوط النظام.

2 - جاءت وهي مقسمة ابتداء بتقسيمات طائفية وقومية واثنية، حتى إن العلمانيين والليبراليين،وزعوا أنفسهم في هذه التقسيمات.

3 - لم يجرء أحد على إعلان نفسه بأية هوية كانت، وأن يقدم مشروعاً للبلد وإدارة الدولة،إنما اعتمدوا على النفورالمجتمعي من النظام السابق، وحاجةالناس الى بريق أمل في الحياة.

4 - أن الطبقة السياسية لها علاقات وامتدادات إقليمية ودولية، والبعض منها أخطبوطي التواصل، ولذلك تقع في دائرة الضغوط الخارجية.

5 - أنها مضغوطة بإرادة الاحتلال،فلا تعمل على وفق ما ترتأي إلا قليلاً.

6 - أنها اعتمدت في خطابها الانتخابي على الاصطفاف الطائفي، وحفزت جمهورها عن طريقهذه البوابة متكئة على الهوية الوطنية الممزقة في زمن النظام البائد.

الجمهور العراقي مهيألهذه الممارسة، فكانت بمثابة بوابة الخرق السياسي التي تسلل منها مجرمون عتاة وقتلة ومحترفو إجرام

7 - أنهم رفعوا شعارالديمقراطية رياء، لأنهم لم يعبروا عنه عملياً ابداً، منذأول حكومة،و في الوقت نفسه لم يكن الجمهور العراقي مهيألهذه الممارسة، فكانت بمثابة بوابة الخرق السياسي التي تسلل منها مجرمون عتاة وقتلة ومحترفو إجرام، والأنكى من ذلك أن معظمهم يعرفون هؤلاء ويسكتون عنهم بادعاء الديمقراطية.

8 - هذه الطبقة أسست سنن الاثراء الفاحش من أموال الدولة وتمويل عملها الحزبي.

9 - كل هذه الاحزاب تأثرت بالحرب الاهلية 2006، وتفاعلت بشكل أو بآخر بين الانحياز والاستثمار السياسي، لتنتهي الأزمة والسياسيون محكومون بنتائج الظرف.

على هذا الوهن تشكلت مؤسسات الدولة لتواجه تحديات كبرى هي الأعنف في العالم الى ما قبل الازمة السورية،فهي تواجه اشتباكاً دولياً وإقليمياً ومحلياً متداخلاً.

هنالك 112 جهازاً استخبارياً دولياً يستهدف أهدافاً عراقية ودولية

- هنالك 170 ألف جندي أميركي يجوب البلاد، وينفذ عملياته الأمنية والاستخباراتية بما يؤمن وجوده وهيمنته.

- هنالك 112 جهازاً استخبارياً دولياً يستهدف أهدافاً عراقية ودولية.

- البلد والشعب محطمان ومرهقان اقتصادياً واجتماعياً، بين الحروب والظلم والديكتاتورية والحصار الاقتصادي.

- مواجهة خطط دولية تعمل بثقل كبير وجهات سياسية محلية، تريد انتاج حكومة عراقية ضعيفة، يمكن ابتزازها دائماً، وعدم السماح للحكومة في بناء وتأسيس «هيبة» الدولة، التي تمثل الحجر الاساسي لتحقيق الأمن للبلد، وتمزيق الهوية الوطنية التي تكفل الحماية الذاتية للدولة.

- الانقضاض على الدولة بالفساد الإداري والمالي، وفقدان الثقة بين الاحزاب والافراد في مؤسسات الدولة.

- الدعوات الفيدرالية الطامحة الى إقامة دويلات وطائفية.

الكرد الآن في مرحلة مخاض إعلان الدولة الكردية، سواء النواة (العراق)، أو الملتحمة مع سوريا، أو العاملة مع تركيا لتحقيق الدولة الكبرى

وبين وصف الطبقة السياسية وتحدياتها، يبدو واضحاً، أن أي حكومة عراقية لا يمكنها أن تحصل على توافق، أو دعم سياسي لتحديد أولويات الأمن للبلد أو محددات الأمن القومي،فإن ما يعده البعض مهدداً، يعده الآخر داعماً، والعكس صحيح، فلو أخذنا تركيا واستخدامها ورقة تخفيض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، وقطع انبوب تصدير النفط، وقصف شمال العراق، والتجاوز على السيادة الوطنية بزيارة كركوك، وتصدير نفط شمال العراق (إقليم كردستان) من دون موافقة الحكومة الاتحادية،ألا يمكن عدها مهددات للأمن الوطني العراقي؟

ب: الازمة الكردية

الكرد الآن في مرحلة مخاض إعلان الدولة الكردية، سواء النواة (العراق)، أو الملتحمة مع سوريا، أو العاملة مع تركيا لتحقيق الدولة الكبرى،وهذا الحلم لم يسقط يوماً

من الثقافة الكردية، بل يتجدد دائما من جيل الى آخر، إلا أنه مؤجل أو متأخر،لكونه مقروءاً من الدول المتضررة (العراق، سوريا، تركيا، ايران) بأنه يمثل تهديداً لأمنها القومي.

والظرف الحالي لا سيما في العراق وسوريا، والممارسة الحقيقية للسلطة في إقليم كردستان العراق، جعلته يقترب كثيراً، والالتحام مع سوريا يفك عقدة النفوذ الى البحر المتوسط، من دون الحاجة الى تركيا، التي ضمنت من جانبها للأكراد في العراق، هذا الممر شريطة عدم أعلان دولة، أو إيواء حزب العمال الكردي التركي، إلا أن تركيا الآن، ستحصد شر اعمالها وفي مقدمها علاقتها الوطيدة مع اسرائيل (1949)، ومساعدتها عام 1997 على توفير منطقة آمنة لإسرائيل في شمال العراق، سهل استفادة الاكراد من هذه العلاقة والنفوذ الى البحر، من دون الحاجة الى تركيا أو سوريا أو غيرهما.

والاكراد لديهم وعود مؤجلة من الولايات المتحدة منذ عام 2002، بمساعدتهم في إعلان الدولة، إلا أن اصطدام (الأمريكان والأكراد) بمدارات الوضع التركي لتمرير احتلال العراق أولاً، ومن ثم الدولة الكردية، ولذلك فإن الدعوة الكردية الى إقامة قواعد أو معسكرات أميركية في الشمال، والموقف العلني الواضح من الدعوة الى ابقاء القوات الأميركية، يقع في دعم الاستراتيجية الكردية بإعلان الدولة.

فكل مايقوم به الاكـراد مع حكومة بغداد، هو مناورات سياسية متقدمة ومتعددة الخطوط

فإذا كانت الرؤيا الاستراتيجية الكردية ماضية الى تحقيق أهدافها،فكل مايقوم به الاكراد مع حكومة بغداد، هو مناورات سياسية متقدمة ومتعددة الخطوط، وفي داخل الاقليم يغطون على مشاكلهم الداخلية من خلال حكومة الاقليم القوية أمنيا، وكذلك توفير الخدمات والبنى التحتية في الإقليم، ومن الجانب الآخر فإنهم يريدون حكومة مركز ضعيفة يمكن ابتزازها وتستجيب لطلباتهم في تكريس قوتها وزيادة مواردها وتحقيق مستوى عالٍ لحماية الأمن القومي الكردي، من أي تهديد محتمل في المستقبل المنظور فقط، لأن المستقبل البعيد مرهون بأحداث المنطقة، لاسيما الأزمة في سوريا ونهاياتها، والتي أفاد منها الاكراد في سوريا، قبل أية جهة أخرى بحصولهم على شبهإقليم منفصل بموافقة الحكومة السورية الحالية.

فأكراد العراق الآن يمتلكون مقومات اعلان الدولة من حيث البنى التحتية والتجربة الإدارية والسياسية، على مدى 22 عاماً، وإمكانية تصدير نفط حقول الاقليم يبلغ في عام 2015 الى (500000) برميل يومياً، واحتياطي نفطي يعادل ثلث نفط العراق 43000 مليار برميل، ومن الجانب السياسي فإنها اقتربت من الانظمة العربية، بل تحالفت معها (الخليج والمغرب العربي) مستفيدة من حنق أنظمة هذه الدول على الحكومة في العراق، وكذلك الاستفادة من تجربة الخارجية العراقية.. بوصفهم يديرونها بكثافة وظيفية جيدة منذ عشر سنوات.

إن كرد العراق لديهم الرؤية واضحة تماماً، وهم يعبرون عن نضجاً سياسياًبراغماتياً يفوق نظرائهم العرب من الشيعة والسنة.

إن كرد العراق لديهم الرؤية واضحة تماماً، وهم يعبرون عن نضجاً سياسياًبراغماتياً يفوق نظرائهم العرب من الشيعة والسنة.

ج/ الاحزاب السياسية الاخرى

أذا كان الاكراد يتصرفون سياسياً بدوافع (نفسية)، وأخرى تمثل الاحلام الكردية الكبرى، في إقامة دولتهم المربعة المتسقة جغرافياً وقومياً، ويكورون قواهم الكامنة ليوظفوها في إطار براغماتي مفتوح الأفق، والمديات لتحقيق أهدافهم واشباع نزعتهم العاطفية التاريخية، فأن الاحزاب العراقية الأخرى مازالت فاقدة للرؤية الاستراتيجية، وهذا الفقدان أما مدرك لهذه الاحزاب ويتجاهلونه عمداً، أو أن مستوى النضج السياسي لهذه الاحزاب، لايرتقي الى هذه البناءات الفكرية، فهي الى الآن لم تبادر لبلورة أهداف (كبرى)، ومنذ ثم بناء مشروع لهذا الحزب أو ذاك، بتصور فكري متسق مع مسمياتهم الحزبية وتاريخهم السياسي (قومي،اسلامي، وطني، يساري، اشتراكي،ليبرالي... الخ)، وكذلك لم يدخل مفهوم (بناء الدولة) في أطروحات هذه الاحزاب، الأمر الذي ينعكس على أداء أي حكومة ناتجة من هذه الاحزاب، وأنها لاتستطيع وضع استراتيجية عراقية للبناء، بل ستبقى تراوح في مكانها مشغولة ومحكومة ب (الانتهازية السياسية)، التي أصبحت المعوق والمعطل لحركة البلد وتشريعاً (براغماتياً)، لتوسيع دائرة الفساد واستشرائه لصالح الاحزاب وافرادهم، ويكون هدفاً بديلاً عن مصلحة البلد والمواطن.

الاحـزاب العراقية الأخرى مـازالـت فـاقـدة لـلـرؤيـة الاستراتيجية

4 - الازمة السورية

دون الدخول في تفاصيل مايجري في سوريا من حيث البداية والتطور الدراماتيكي للأحداث فيها، إذ نعتقد أن الأزمة السورية صناعة خارجية، وفعل خارجي بنسبة كبيرة جداً، وهذا الأمر لايلغي مطالب شعبية حقيقية وسلوك نظام مثقل بالضغط الأمني والسياسات العامة الروتينية المملة، وفي الوقت نفسهتطورت الأزمة الى إظهار حقيقة الصراع الاقليمي في المنطقة، وكذلك الاصطفاف الدولي ومحاورة على الملأ أو العلن، ولم تعد الاصطفافات مخفية ابداً، وبضمنها الاصطفاف مع إسرائيل ضد القضية الفلسطينية وعموم العرب، ليؤكد أن الارادات في المنطقة وحتى في داخل فلسطين غير فاعلة، وربما غير عاملة بجد على حل هذه القضية، بل هي تمثل بروتوكولاً عربياً للمزايدة والتكسب ليس إلا.

أن الأزمة السورية صناعة خارجية، وفعل خارجي بنسبة كبيرة جداً

في خضم تصاعد الأزمة السورية والفرز للاصطفاف مع إسرائيل، يتقدم العراق باستحقاقات كبرى، لاتتحملها أنظمة المنطقة بالمطلق، وفي مقدمها دحر الاحتلال الأميركي في العراق،إنهائه عسكريا على أقل تقدير، والتوجه نحو التحول الديمقراطي ومن ثم النهوض الاقتصادي، مايعني العودة العراقية بكاريزما دولة إقليمية، تتجاوز جوارها العربي، وأنها في الوقت نفسه وفق حسابات السياسة، والمحاور تمثل (قيمة مضافة) الى محور المقاومة، مايجعلها عرضة لمواجهة الهجوم المقابل من المحور الآخر.

إن مسار الأزمة في سوريا ذاهب الى حيث اللاعودة عن تغيير النظام، من حيث القرار في الغرب وإسرائيل والدول المنضوية الداعمة الى هذا المحور (تركيا، والخليج وأوروبا ودول منفردة عربية أخرى)، والاختلاف هو في الآليات والاساليب والنتائج والتوقيت لهذا التغيير، وهذا الاختلاف يأتي على خلفية أهداف كل طرف من هذه الاطراف،واستراتيجيته المستقبلية في المنطقة،فضلاً عن السلوك والفعل السياسي والعملياتي الأمني والإعلامي للحكومة السورية، الذي نجح الى حد كبير في نقطتين مهمتين هما: دفع الدول والمنظمات العربية وغير العربية، أن تكشف عن عملها الداعم لإسرائيل والغرب، من دون أي اعتبار لوازع آخر، بالرغم من كل الغطاء الاعلامي الذي تتمتع به، والآخر أن الحكومة استطاعت امتصاص النقمة ◄

الشعبية أو الثورة الشعبية، ومن ثم السيطرة عليها وتجريد الفعل والدعم الاجنبي الخارجي، بالمال والسلاح والرجال لأفراد سوريين يهدفون الى تدمير سوريا وخدمة لمصالحهم أولاً، أو ضرب دول أخرى،ومن ثمانعكس ذلك على شكل المعارضة وصورتها وانقسامها الكبير على عدة مستويات،فهي منقسمة داخلياً وخارجياً، والى مسلحة وسلمية سياسية، أو طائفية ومدنية،والى قومية ووطنية، وكذلك انقسام هذه المسميات الى خنادق ومجاميع صغيرة، ترتبط بعناوين صغيرة لاتلبي اشباعاً وطنياً أو قومياً أو دينياً أو طائفياً، مما يسهل على النظام استخدام أي عنوان من العناوين المرفوضة (العنف، العمالة للأجنبي، النهب،السلب..) لضرب أي جهة كانت من هذه الجهات، إلا أن فعل النظام يصطدم بالإرادة والحشد الدولي الأجنبي الكبير جداً، في المجالات السياسية والاقتصادية والاستخباراتية والأمنية.

بإزاء هذه الأزمة كان الموقف الرسمي العراقي، متسقاً تماماً مع واقع الأزمة السورية، التي يكتنفها الغموض والضبابية في داخل سوريا، وكذلك هو متسق مع السلوكية الأميركية (المراقب)، حتى إن اختلفا في الرؤية والقرار المتعلق بتغير النظام.

والأمريكان يدركون قبل غيرهم أن الحكومة العراقية بوضعها الحالي الواهن (هش)، لاتسطيع المناورة في سوريا أو تقديم فاعلية سياسية أمنية داخل سوريا،وكل ماتطمح له حكومة العراق ومعظم الشعب العراقي، هو حماية البلد من تداعيات هذه الأزمة، وأن هذا الهم تدعي الولايات المتحدة أنها شريكة للعراقيين فيه، طبقاً لخطابها السياسي وحتى الاتفاقية الإطارية، إلا أنها في الوقت نفسه تجده فرصة مناسبة جداً، للاستمرار في تقويض التمدد الايراني وقصقصة اجنحته في العراق، والثأر لنفسها عما جرى لها من جراء الدعم الايراني داخل العراق، في قتل جنودها وتغير استراتيجياتها الطامحة الى إمبراطوريةأمريكية، وحتى مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي توقف بسبب المواجهة الايرانية لهذا المشروع.

أن وضع سوريا الحالي والاقتتال فيها، هو وضع مثالي إذ أخرجها من معادلة المواجهة مع اسرائيل، وكذلك كقوة وحليف استراتيجي لإيران

وإذ ترى الولايات المتحدة وكذلك اسرائيل أن وضع سوريا الحالي والاقتتال فيها، هو وضع مثالي إذ أخرجها من معادلة المواجهة مع اسرائيل، وكذلك كقوة وحليف استراتيجي لإيران، على الرغم عدم سقوط النظام إلى الآن، وعلى (أمريكا) أن تذهب الى المعقل الإيراني الآخر (العراق)، وأن تستمر حالة الهلع العراقي من تداعيات سقوط النظام في سوريا، لاسيما الأمني منه لتقدم نفسها الداعم الى

الحكومة العراقية، والداعي الى استقرارها وهي فرصة أمريكية كبيرة للعودة من جديد الى العراق، وبأقل التكاليف والخسائر البشرية والمادية، إذ ستعود في إطار العمل مع الحكومة العراقية وبشراكة أمنية سياسية، لها أرضيتها الشرعية والقانونية لمطاردة الجهات التي تعتقد أنها متسقة مع إيران، وتنهي ملفاتها، وكذلك إخراج القرار العراقي من أي ضغط أيراني، والعودة به الى أحضان الولايات المتحدة ثانية، والأكثر من ذلك استثمار التأهب العراقي (بعض الاحزاب والشخصيات الطائفية والعلمانية) ضد إيران، وهذه مشخصة في الساحة العراقية.

ستبرز الطائفية بالعراق في أبشع صورها، وستنفصل العشائر السنية المحاذية لسوريا من مجتمعها الوطني في العراق، وتتسق متفاعلة مع مجتمعها الطائفي الجديد

إن كان ما مر يمثل الجزئية الأميركية من جانب استثمار الأزمة السورية الحالية، فإن الجانب الآخر الأهم هو التداعيات الحقيقية الواقعية من سقوط النظام السوري على العراق، من دون المؤثر الأميركي، وربما سيكون العراق البلد المتضرر الأول من هذا السقوط، بهذه الطريقة العنيفة، وبهذه القيادات الطافية على وجه الساحة السورية،إذ سيتأثر العراق بالآتي:

1 - **اقتصادياً** من حيث الاستيراد وسد الحاجات في السوق العراقي، وهو سوق رخيص للعراقيين لحد ما، وكذلك الخدمات السياحية الرخيصة للعراقيين في سوريا، فضلا عن غلق البدائل الاستراتيجية في التصدير لأهم سلع العراق (النفط).

2 - **اجتماعياً** (مجتمعياً)، ستبرز الطائفية بالعراق في أبشع صورها، وستنفصل العشائر السنية المحاذية لسوريا من مجتمعها الوطني في العراق، وتتسق متفاعلة مع مجتمعها الطائفي الجديد، لا سيما وأنهما مجتمعاً عشائرياً واحداً أيضاً، وعشائرهم برئيس (عراقي أوسوري).

3 - **سياسياً**، سيكون الإقليم السني تحصيل حاصلاً سهلاً مدعوماً، بعمق سوري طائفي، وأن الاحزاب والشخصيات ستكون فاعلة مع إقليمها، أكثر من دولتها العراق (الشيعي)، بل وتعمل على أعاقته، وأن هذه البوادر موجودة حالياً، وهنالك الكثير من الشخصيات والاحزاب العراقية، تعمل معميه بطائفيتها، من دون أن تفكر حتى في مصلحتها الذاتية، أو مصلحة الجماعات التي يمثلونها، لأن هذا الانفصال أول ما يضر أهل المناطق الغربية في العراق.

4 - أمنياً: ستنفتح على العراق جهة أمنية عريضة جداً، من أقصى الشمال الى حافات الجنوب بحدود دول (تركيا، الاردن، سوريا، السعودية، الكويت فضلا عن اقليم كردستان في شمال العراق)، ودفع العراق باتجاه ايران والالتصاق بها، ليبرز مشكلة أمنية أخرى كبيرة جداً، والمتمثلة برغبة الولايات المتحدة في فصل العراق عن ايران، ورغبة الاطراف الأخرى في حصر العراق على الزاوية الايرانية، وإدخال الإقليم الشيعي في الزاوية الايرانية المرهقة، من جراء سياسيات التعسف الغربي ضدها سواء الحصار الاقتصادي أو التهديد العسكري المستمر أو تقويض مشاريعها التنموية.